

مراسيم عام 1850 رهان التوازن في السياسة الاستعمارية

د/ بن حويقة علي
جامعة سيدي بلعباس

لم يأسف ضباط الجيش الاستعماري من استخدام «أسلوب النهب» -Technique de la-razzia- للقضاء على قائد المقاومة في الجهة الغربية من الجزائر .

و قد جاءت العديد من الدراسات لتحطم الأسطورة التي نسجت حول المارشال «بوجو» ، بإدخالها عناصر جديدة لا تشرفه ، حيث انصب اهتمام الباحثين على التحفظات التي أبدتها الضباط الذين لا ينتمون إلى زمرة ، و ذلك حول «مناهجه الحربية» .

إلا أن «بوجو» لم يكن هو الذي اتخذ من «التدمير الشامل» قاعدة للحرب و إنما «لاموريسيار» عندما قاد الحملة على مدينة تلمسان عام 1841 ، و أعطى للغزو صبغة جديدة هي «التدمير المنهجي» dévastation systématique التي ذكرها «بيليسي دوراينوي» في مؤلفه «الحوليات الجزائرية» (1836-1839)¹.

ذلك أن الأساليب القاسية للنهب ، كانت تملأ دون انقطاع مراسلات الضباط الذين أيدوها لقهر «المتمردين» ، أمثال «مونتانيك» -Montagnac- الذي كان عديم الحساسية و مستعد على استعمال كل الوسائل للوصول إلى غاياته .

و قد عرفت منطقة تلمسان خرابا للمزارع و المباني ، و تقتيلا جماعيا ، جعلت أحد المتدخلين يصف ما جرى أمام غرفة النواب بأنه «جريمة نفذت بسبق الإصرار على عدو دون دفاع»².

أما مدينة تلمسان ، فقد بقيت خلال فترة الحرب (1842-1847) مع الأمير عبد القادر ، حظيرة عسكرية ، و مقرا للمقاطعة -subdivision- و لأربع فيالق ، حفاظا على النشاط و الطرق التجارية خاصة مع ميناء وهران و المغرب الأقصى³.

بعدها انتعشت الحياة التجارية ، وجدت البضائع الفرنسية راجا كبيرا بسبب أثمانها المنخفضة و جودتها حسب زعم بعض المؤرخين . و كان ملك المغرب «مولاي عبد الرحمن» قد اتخذ قرارا

يقضي بمنع تسويق المواد الأولية مثل الجلود و الأصواف و الحرير إلى تلمسان ، بحجة «تحریم المتاجرة مع دولة كافرة» ، ضف إلى ذلك هجرة حوالي 2500 جزائري (من تلمسان) نحو الأراضي المغربية ، و هي الأحداث التي اعتبرت كارثية بالنسبة للقطاع الصناعي «التقليدي»⁴ .

في نفس الفترة ، صدرت أمريتين (1844 و 1846) ، لتنتزع آلاف الهكتارات من الجزائريين في القطاع الوهراني تحت غطاء مراقبة عقود الحيازة ، حرمت مدينة تلمسان من كتلة كبيرة من منتجي الجلود و الأصواف و مواد أخرى التي تزود ورشات التحويل ، التي خسرت بدورها أسواقا مستهلكة للمصنوعات الكثيرة .

لم تتوقف الكوارث التي ألمت بالمنطقة ، حيث أصدرت الإدارة الاستعمارية نصوصا قانونية ، تدعم التوجه الرأسمالي الذي يخدم المجموعة الأوروبية التي استوطنت في البلاد و منها على سبيل الذكر : قانون النظام التجاري في الجزائر لـ 11-01-1851 ، الذي أعفى الصادرات الجزائرية من الرسوم ما عدى الحرير و الخيوط⁵ - Mulquinerie و قانون 04-08-1851 المؤسس لبنك الجزائر الذي أدى إلى ظهور «العقلية النقدية» حرمت المجتمع الجزائري من المبادلات التقليدية العريقة⁶ .

و كان مشروع تدمير المجتمع الجزائري «التقليدي» و إعادة بنائه وفق الرؤية السياسية و الحضارية الفرنسية ، يتطلب ترتيبات قانونية صارمة تمنع الاضطرابات و «العودة إلى النظام البائد» . في هذا الصدد أصدرت الحكومة قانون 11-05-1852 المعدل لأمرية 28-11-1848 خاصة في مادته 291 الذي شرع لمواجهة «الجمعيات السرية» و ردع أتباعها بغرامة تتراوح ما بين 100 و 500 فرنك و بسجن مدته (ما بين 6 أشهر و سنتين) و حرمانهم من حقوقهم المدنية لمدة تتراوح ما بين سنة و خمس سنوات، و تضاعف هذه العقوبات بالنسبة لرؤساء و مؤسسي هذه الجمعيات⁷ .

و قد اعتبر مرسوم 11-05-1852 «أن حق تأسيس الجمعيات و الاجتماع يجب أن يقنن بكيفية تمنع العودة إلى الاضطرابات التي حدثت في ظل نظام تشريعي عاجز على مواجهتها»⁸ .

و كانت «ثورة الفلاحين» بقيادة هذه «الجمعيات السرية» - و يقصدون الطرق الدينية و الزوايا - تفرض على القيادة العسكرية و الإدارية جلب المزيد من الجند ... و وضع القوانين الكفيلة بالتضييق على المجتمع «الأهلي» و منها : مرسوم 15-03-1860 الذي منح لضباط «المكاتب العربية» صفة ضابط قضائي «للتكفل بالجرائم ، الجنح و المخالفات المرتكبة من قبل الأهالي في المقاطعات العسكرية» ، و هكذا بالغوا في حماسهم ، و

نافسوا أعوان العدالة العسكرية⁹.

و مرسوم 12-12-1851 الذي منع «الأهالي» من بيع و شراء الأسلحة و كل المواد التي تساعد على صناعة الذخيرة مثل الرصاص ، البارود ، الكبريت و مسحوق البوتاسيوم ، و نظرا لحساسية الموضوع في الجانب الأمني ، نزع المرسوم الصلاحيات التي تخول لرؤساء البلديات منح رخص لشراء هذه المواد ، و وضعها في يد الحاكم العسكري¹⁰.

و عندما وجد الاستعمار أن التعليم في الجزائر حرا تقوم به الهيئات الدينية في الزوايا و المساجد و المدارس ، سارع إلى الاستيلاء على المباني التابعة لها و ضمها إلى أملاك الدولة ، و هكذا حرم المؤسسات الدينية و التعليمية من موارد هامة جعلت «الكسيس» ، و توكفيل يقول : «لقد عطلنا المؤسسات الخيرية (الأوقاف) ... و تركنا المدارس تموت و الندوات العلمية تندثر»¹¹.

و جاء منشور 17-05-1851 للحاكم العام و المتعلق بالدين الإسلامي ليجعل من العاملين في المؤسسات الدينية موظفين ، تتحمل ميزانية الجزائر أعباءهم المالية بعد تصنيفهم إلى مستويين : المستوى الأعلى الذي هو الإمام و المستوى الأدنى المتكون من المدرس ، الحزاب و المؤذن ، حتى تعطى المسحة الكنسية و طابع الوظيفة الذي يجردها من الجانب التطوعي و الإيماني بعد تسرب فكرة المال و التنافس على المناصب¹².

و كانت هذه المراسيم : تشرع تحت تأثير القيادات العسكرية التي كانت تبعث بتقارير متشائمة ... و محذرة من العواقب المترتبة عن انفلات المنظومة التعليمية الجزائرية من قبضة الإدارة ، لذلك أجهد «لاموريسيار» -La mouricière- نفسه لأن يبين بوضوح «الروح المحركة للدراسة و التكوين التي تقدمها الزوايا» . «إن التعليم و المحاكم يقول لاموريسيار ليست إلا من وحي المسجد الذي يمسك باستقلالية تامة بزمام الحركة السياسية و الفكرية [...] بالنسبة للمسلمين ، يمثل الدين حماية للتعليم ، الذي يتعلم فيه الأطفال الكتابة لحفظ الكتاب المقدس . و عندما حاولت الإدارة تطبيق مدرستها اللائكية و المناهضة للبعد الديني التي رافقت الموجة الاستعمارية كانت تدفع بالعلماء إلى الاحتماء بالزوايا في حياة ضائعة ، و قلب مليء بالكراهية ، يتلهفون لإعلان الجهاد¹³.

لذلك عندما اكتشف الجنرال «بيدو» Bedeau قوة «الطلبة» Talebs و أساليبهم البيداغوجية و مكانتهم في توطيد الانسجام في المجتمع «العربي» ، رفض سياسة المدارس الفرنسية أو المدارس «العربية-الفرنسية» ، حيث لم تقيم الإدارة الاستعمارية سوى 36 مدرسة في مرحلة (1850-1870) ، رغم أن عهد الحروب الذي كانت تتعلل بها قد خف و دخل عهد «التهذبة» .

و قد انساق «بيدو» Bedeau وراء رأي «لاموريسيار» القائل بتأخير مصادرة الأوقاف بعد دخول الفرنسيين إلى تلمسان المعروفة بإشعاعها الثقافي على حدود المغرب الأقصى حتى لا يغمرها الجهل في ظل مدينة فاس .

لكن بعد عام 1849 ، أقنع الرأي العام و المسؤولين في الإدارة بالقوة الكبيرة التي يمارسها المرابطون و الطلبة على الشعب المسلم برؤيتهم الكهنوتية ، و لإضعاف تأثير «رجل الدين» ، أقامت الإدارة المدرسة العربية-الفرنسية على الازدواجية اللغوية و الفكرية ، محاولة التشويش على الشخصية الجزائرية و شطرها للتغلب عليها .

في عهد الحاكم «رندون» Randan ، أجمعت التقارير في كل الحالات ، أن «المحرضين» - agitateurs- هم الطلبة -les tolba- و أن مكان الالتقاء ، هي الزوايا «بؤر التآمر» حسب «بلوجيني» -Blangini- و «بؤر الانتفاضة» ، حسب «أومال» -Aumele- و ملجأ «للمتعصبين الداعين إلى تطهير العقيدة»¹⁴ .

في عام 1850 ، دخل «إسماعيل عوربان» إلى مديرية «الشؤون الجزائرية» ليلعب دورا هاما في ملفات التعليم و الدين ، بعد أن انغمست القبائل الجزائرية في ظلمات الجهل ، نتيجة السياسة الاستعمارية التي لاحقت العلماء و المدرسين و دمرت المؤسسات و الأملاك الدينية و التعليمية . رغم الإرادة التي كان يتمتع بها «عوربان» و ذلك في حدود قصوره للشأن الجزائري ، -وقعت مديرية «الشؤون الجزائرية» ضحية الصراع القائم بين اللجنة التشريعية في باريس و الحكومة العامة في الجزائر- .

بالتوازي مع رغبة «عوربان» ، كانت الروح الرأسمالية أقوى ، حيث قضي على تجربة المدارس العربية-الفرنسية بقطع التمويل الكافي ، و فرض الضرائب الإضافية و غرائب الحرب الباهظة على السكان الذين «نتمنى أن لا تبقى الإدارة غير مبالية بأوضاعهم و تقبل بأن يعيشوا في حالة هيجان دائمة ضد فرنسا» .

بالنسبة للجنرال «بيدو» Bedeau يكمن الحل في إبعاد وزارة التعليم العمومي بما أن تربية الأهالي عملية خطيرة و صعبة تفرض سلطة ، و تأثير و حكمة القيادة العسكرية» ، و لدواعي الحيطة و الإحساس بالتوافق ، يتطلب الموقف ، أن لا يتخذ أي إجراء أو تغيير أو تحسين على مستوى أقسام «الأهالي» من قبل موظفي التعليم العمومي اذا لم يحض باستحسان و موافقة و ترخيص من قبل ضابط المقاطعة .

و الحقيقة أن هذا التباين في المسؤوليات لم توافق عليه وزارة التعليم إلا عن مضض ، لذلك و منذ نشر مراسيم عام 1850 ، حاولت هذه الوزارة فرض وجودها ، بإجراء التحقيقات و إرسال اللجان لتوسيع دائرة نفوذها أمام تنامي سلطة المسؤولين عن الحرب في الجزائر .

لم تخلوا هذه الدراسات التي بادرت بها وزارة التعليم من الأفكار و المصالح ، و بينت أنه حتى لو تطلعت الميتروبول إلى تحقيق مكاسب تقوي مكانتها في وجه جشع المعمرين ، لم تكثر بما يرتبط بالحياة الفكرية لمستعمرتها .

في هذه الأجواء التي غمرتها الثنائية في تسيير «الشأن الأهلي» ، عاشت الجزائر ورطة – un di-lemme- هو : اختفاء المعلمين و المثقفين الجزائريين نتيجة الاضطهاد و التهجير ، و عدم وجود مدرسين فرنسيين يتكلمون شيئا من العربية . لذلك ، تذرع «مارسي لاكومب» الأمين العام في الحكومة العامة بعدم وجود الكفاءات لترقية مشروع المدارس العربية-الفرنسية و «سيكون التطبيق محصورا في المبدأ على بعض المدن الكبرى (مثل تلمسان)»¹⁵ .

بعد فشل «حل الانتظار» ، الممثل في استخدام المترجم ، وقف مفتشو التعليم على حقيقة مفادها أن صعوبات «الفرنسة» ، تتعدى مشكلة اللغة ، خاصة بعدما طبقت التجربة على تلاميذ تجاوزت أعمارهم سن العاشرة .

و قد اكتشفت المؤسسات التعليمية أن الطفل الجزائري الذي يتردد على الملجأ l'asile يفتح بسهولة ، ليس على الكلمات الجديدة ، و إنما على نمط كامل للحياة .

و هكذا انتقلت المدرسة من صعوبات التعليم –l'instruction- إلى تلك المتعلقة بالتربية –l'éducation- و بدأت المسائل الاستعمارية تثمن الأهمية الجوهرية للشباب في التطور الذي تصبوا إليه .

و في هذا السياق، اجتهدت وزارة التعليم العمومي في توظيف و مذهب الشباب الذين جمعوا في الملاجئ . كما تمكنت من مع مبررات سياستها ، مستفيدة من التحقيق الذي قامت به اللجنة البرلمانية التي زارت الجزائر في ظل هذا الصراع ، و التي أوصت «بإعادة ترميم التعليم الإسلامي» ، و الشروع في «الغزو المعنوي» للأهالي .

و أكد ضباط المكاتب العربية أن الحواجز بين الفرنسيين و المسلمين سيخف ، ثم تختفي كلية ، عندما تتكلم الأجيال الناشئة نفس اللغة معا ، و هي اللغة الفرنسية» . و سيصبح الأمر سهلا في المدن مثل تلمسان عندما تنتشر الفرنسية في المدارس الأهلية دون إكراه و بطعم الوظائف

التي توفرها الحكومة .

و كانت التقارير تشير إلى أن البرهنة التي بنت سواء في باريس أو مدينة الجزائر مرهونة بالعمل المحقق و الحلول التي تصورها مسؤولو «الشؤون الجزائرية» ، حتى أصبح من الصعب عدم الإقرار بأهمية توجيهات «دوق أومال» -le duc d'Aumale- و تأثير «إسماعيل أوربان» على النقاش الدائر حول التعليم الأهلي¹⁶ .

كان المجهود التشريعي الذي قامت به الجمهورية الثانية قد أفلح تحت ضغط حركة طبيعية عاشتها الأوساط السياسية و الفكرية في الميتروبول .

و عند تتبع هذه المقاربة في العمل التشريعي ، رغم قساوته ، يتبين في النهاية أن الواقع الفكري نفذ من عيون النسيج التشريعي ، و بقي حبيس التبعية الضيقة لرجال يتعلمون (الجزائريون) أو يعلمون (الفرنسيون) لذلك بقي التطور بطيئا ، و شكل خطرا على مصير ثقافتين اصطدمتا في ظروف غير طبيعية .

إذ كان الصراع بين دعاة فرض رقابة على التعليم الإسلامي و الذين يرون كل العراقيل في نسق التدخل المباشر شديدة . لهذا بقيت التوجيهات الرسمية (الميتروبول) دون جدوى .

و قد تبين أن القلق الذي سببه الوضع السياسي و العلمي للتعليم الإسلامي بالنسبة للحكومة العامة كان واضحا من خلال مراسلاتها للضباط العسكريين و رؤساء المكاتب العربية و حتى الميتروبول ، خاصة أن «الطوائف الدينية» -و تقصد الزوايا و طلبتها- مازالت خارج السيطرة .

في هذا السياق ، تمكن دعاة تنظيم «التعليم الأهلي» من تحقيق بعض المكاسب ، عندما منعوا إلى حد ما سياسة «العلمنة» -laïcisation- التي اكتسحت المدرسة الفرنسية في القرن التاسع عشر ، و دافعوا عن التعليم «التقليدي» المقدم من قبل الزوايا ، حتى لو أجريت الكثير من التغييرات التي سهر عليها «المفتش» ، ذلك الرجل المتفاني و الحذر في رقابته السياسية «للأهالي» .

و الحق يقال ، أن المستعمر لم يحقق التوازن المنشود عن طريق الترميمات التي أدخلها على التعليم . و عندما أحست الإدارة بصعوبة المهمة ، شرعت في تطبيق مراسيم عام 1850 التي أسست «حلقات اللغة العربية» -les chaires d'arabe- للموظفين الفرنسيين التي كانت الدعامة القوية لظهور الاستشراق ، و المدارس -Medersas- المخصصة لعائلات الأعيان الأهالي ، لتحقيق التحولات الضرورية للمناهج البيداغوجية الفرنسية .

و قد ظهر من خلال التصريحات الرسمية أن الهدف من إنشاء المدارس -Medersa- «هو إعادة الثقة للمغلوبين ، و جلب الطلبة الذين كانوا من قبل يتوجهون للدراسة في الجامعات الأجنبية»¹⁷.

لم يكن سرا على أحد أن المقصود من هذه المدارس هو تكوين المترشحين للوظائف المتصلة بمصالح الدين و القضاء و المكاتب العربية ، بإتباع برامج تغيب العلوم القرآنية التي تشير إلى الجهاد و توحى بتدخل «هذا الأجنبي (الفرنسي) في الشؤون الحميمة للأهالي بما أنها (الشؤون) دينية بامتياز» .

و كانت المدارس -Medersas- وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة و التخفيف من التوتر الذي ساد بين المجتمعين الجزائري و الأوروبي . فبعد الفراغ الذي خلفه «المتعصبون» المعاصرون للحملة ، و هم الذين حملوا السلاح و قاوموا الاحتلال ، أرادت الإدارة الاستعمارية أن تعلم جيلا جديدا يكون لهم مطية في تولي الوظائف الدينية و الإدارية و يحقق الاتصال بين المجموعتين¹⁸ .

ففي نهاية 1850 ، تحددت الأهداف و المواد المخصصة للمدارس «العربية-الفرنسية» و قد جاء في المادة الثالثة من مرسوم 30-09-1850 المؤسس لمدارس الجزائر ، المدينة و تلمسان ، الايطار القانوني الذي يسمح «بربح ثقة الأهالي» .

في الواقع لم تتحقق أمنية المدافعين عن تعليم مفتوح لكل العناصر الثقافية ، المحلية و الواردة من الخارج انسجاما مع مبادئ الثورة الفرنسية. في المنظور السياسي الذي تشبثت به وزارة الحرية ، يصبح تأسيس كل مدرسة «فعل سياسي داخل المجتمع الأهلي» و «وسيلة للحكم» في المستعمرة .

لم تكن سياسة الحكومة العامة ، المدعومة بمواقف المعمرين و ضباط المقاطعات العسكرية لتخفف من «التوتر القائم بين المجتمعين» بما أن الهدف الغير معلن هو محاربة «التعليم التقليدي المقدم من قبل الزوايا التي مازالت خارج دائرة سيطرتنا»¹⁹ .

لم يتحقق التوازن في مرحلة «السيف و القلم» -1830- (1870-le sabre et le crayon) ، التي خاضت فيها السلطات العسكرية و المؤسسات العلمية حربا شرسة ضد المجتمع الجزائري من أجل مصادرة المعرفة و الممتلكات المادية²⁰ .

الهوامش

- (1) Charles- André Julien , histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1871) , casbah Edition , Alger , 2005 , P : 316.
- (2) Ibid , P : 320 .
- (3) Marcel Emerit , l'Algérie à l'époque d'ABDELKADER , Edition Bouchene , Paris , 2002 , PP : 33-35.
- (4) Ibid , P : 34.
- (5) Robert Estoublon et Adolphe Lefébure , code de l'Algérie Annoté , Alger Adolphe Jourdan , 1896 , P :131.
- (6) Ibid , P :143.
- (7) Ibid , P :117.
- (8) Ibid , P :152.
- (9) Ibid , P :241.
- (10) Ibid , P :145.
- (11) Mostapha lacheraf ,l'Algérie nation. et société
Voir l'arrête du G.G.A du 03-10-1848 , portant sur réunion Au domaine de l'Etat des immeubles appartenant aux mosquées , marabouts , zaoui'as ... , in R. . Estoublon., P :113.
- (12) R.Estoublon et Adophe Lefébure , op cit , P :134.
- (13) Yvonne Turin , affrontements culturels dans l'Algérie coloniale , ENAL , Alger , 1983 , P :119.
- (14) Ibid , P :137.
- (15) Ibid , PP:161-162.
- (16) Ibid , P :166.
- (17) أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء الثالث 1830-1954 ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 ، الطبعة الأولى ، ص : 370 .
- (18) أبو القاسم سعد الله ، نفسه ، ص : 377.
- (19) Yvonne Turin , op cit , P :185.
- (20) François Leimdorfer , discours académique et colonisation , Publisud , Paris , 1992 , P :53.